

جيوبوليتيك الأمن القومي الليبي التحديات والتهديدات

د. عبد القادر علي الغول *
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، ليبيا

Libyan National Security Geopolitics Challenges and Threats

Dr. Abdulqadir Ali Alghoul *
Libyan Academy for Postgraduate Studies, Libya

*Corresponding author	abo.70sohib123@gmail.com	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2024-03-29	تاريخ القبول: 2024-03-25	تاريخ الاستلام: 2024-02-05

المخلص

تناولت هذه الدراسة التحديات التي تهدد الأمن القومي الليبي، وتشخيص أهم نقاط الضعف الجيوبوليتيكي في خريطة الدولة السياسية، حيث تعد الخصائص الجيوبوليتيكية للدولة الطبيعية منها والبشرية من أبرز العوامل المؤثرة في أمنها القومي، حيث تؤثر هذه الخصائص على علاقات الدولة السياسية، وعلى أداء وظائفها الأمنية، فواقع الدولة الجغرافي يترتب عليه في كثير من الأحيان تحديات أمنية خطيرة تهدد أمنها القومي. وليبيا كغيرها من الدول التي تعاني من تحديات مختلفة تهدد أمنها القومي نتيجة مجموعة اعتبارات جيوبوليتيكية، أهمها موقع الدولة الجغرافي، والرقعة الجغرافية الشاسعة مترامية الأطراف، كذلك الفراغ السكاني بمناطق الجنوب، وحدود سياسية برية طويلة مع دول جوار يتعاظم فيها نشاط الجماعات الارهابية المسلحة و غيرها من شبكات الجريمة المنظمة، إضافة إلى بيئة داخلية هشة منقسمة على ذاتها نتيجة التحولات السياسية التي شهدتها البلاد منذ العام 2011، كل ذلك انعكس سلباً على الأمن القومي للدولة، وباتت تتعرض للكثير من المخاطر الأمنية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي قد تسهم في إعانة صانع القرار السياسي.

الكلمات المفتاحية: الأمن، التحديات الجيوبوليتيكية، الأمن القومي الليبي.

Abstract

This study addressed the challenges threatening Libyan national security, and diagnosed the most important geopolitical weaknesses in the political map of the state, as the geopolitical characteristics of the state, both natural and human, are among the most prominent factors influencing its national security, as these characteristics affect the state's political relations and the performance of its security functions. The state's geographical reality often results in serious security challenges that threaten its national security. Libya, like other countries, suffers from various challenges that threaten its national security as a result of a set of geopolitical considerations, the most important of which is the state's geographical location, the vast geographical area, the population vacuum in the southern regions, and long land political borders with neighboring countries in which the activity of armed terrorist groups and other

organized crime networks is increasing, in addition to a fragile internal environment divided within itself as a result of the political transformations that the country has witnessed since 2011. All of this has negatively affected the state's national security, and it has become exposed to many security risks. The study reached a set of results that may contribute to assisting the political decision-maker.

Keywords: Security, Geopolitical Challenges, Libyan National Security.

المقدمة

يعد الأمن القومي هدفاً تسعى كل الدول إلى تحقيقه بغية تأمين مصالحها ، ويتأثر الأمن القومي للدولة بالعديد من العوامل من بينها العوامل الجيوبوليتيكية ، حيث تعد هذه الخصائص الطبيعية منها والبشرية ، من أبرز العوامل المؤثرة في أمن الدولة القومي ، حيث تؤثر هذه الخصائص على علاقات الدولة السياسية ، و على اداء وظائفها الأمنية ، فواقع الدولة الجغرافي يترتب عليه في كثير من الأحيان ، تحديات أمنية خطيرة تهدد أمنها القومي ، وليبيا كغيرها من الدول تعاني من تحديات مختلفة تهدد أمنها القومي ، نتيجة مجموعة اعتبارات جيوبوليتيكية ، أهمها موقع الدولة الجغرافي ضمن منطقة استراتيجية مهمة ، ما يجعلها محل اطماع كثير من القوى الدولية ، كذلك الرقعة الجغرافية الشاسعة مترامية الأطراف ، و الطبيعة الصحراوية التي تسودها ، أيضاً نجد مشكلة الفراغ السكاني بمناطق الجنوب والوسط ، كذلك مشكلة طول الحدود السياسية التي تسير وسط بيئة جغرافية صعبة ، يتعاظم فيها نشاط الجماعات الارهابية المسلحة ، وشبكات الجريمة المنظمة ، بالإضافة إلى بيئة داخلية هشة منقسمة على ذاتها ، نتيجة التحولات السياسية التي شهدتها البلاد منذ العام 2011 ، كل ذلك أنعكس سلباً على الأمن القومي للدولة ، وبانتت تتعرض للكثير من المخاطر الأمنية ، و ليبيا ليست بمعزل عما يحدث في العالم عموماً ، وفي محيطها الإقليمي خصوصاً ، خاصة عقب نهاية الحرب الباردة ، وتغير نمط التهديدات الأمنية التي اصبحت ذات طبيعة معقدة و متشابكة ، و نتيجة ذلك يتعرض الأمن القومي الليبي لمجموعات تحديات ، ما يستدعي فهم وتشخيص مكامن القوة ، ومواطن الخلل في خريطة الدولة السياسية ، من أجل الحفاظ على أمن الدولة القومي من أي مخاطر تهدده ، وعلى هذا الأساس نحاول في هذه الورقة تشخيص نقاط الضعف الجيوبوليتيكي في خريطة ليبيا السياسية ، وتحليلها حتى يتمكن صانع القرار السياسي اتخاذ ما يلزم تجاه ذلك.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل المقومات الجيوبوليتيكية للدولة الليبية في ضوء المعطيات الجغرافية.
 - معرفة أهم التهديدات التي تواجه الأمن القومي الليبي.
- وتتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر نقاط الضعف الجيوبوليتيكية على الأمن القومي الليبي، وما حجم التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي الليبي.

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إن ليبيا تعاني من تحديات جيوبوليتيكية تشكل تهديداً لأمنها القومي.

منهجية البحث

سيعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى المنهج التاريخي بشكل يتم فيه عرض الحقائق المتعلقة بالموضوع وتحليلها.

أولاً مفهوم الأمن القومي

1-1 - مفهوم الأمن

الأمن لغة، مرادف للطمأنينة، ونقيضاً للخوف، هكذا ورد في معاجم اللغة، ففي اللغة العربية نجد إن لفظ الأمن مشتق من الفعل (ا. م. ن)، آمن، يأمن، أمناً، وأماناً، وأمنة، اطمأن ولم يخف فهو آمن، وأمن البلد إذا اطمأن فيه أهله، ففي معجم لسان العرب الأمن: أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، أمن

الرجل، اطمأن ولم يخف، وسلم منه، أمن من شره، وأمن الرجل على كذا: وثق به، اطمأن إليه ولم يخف فالأمن ضد الخوف وتعني الاستقرار والاطمئنان، فالأمن يعني عدم الشعور بالخوف¹.
و في محكم التنزيل جاء ذكر لفظ الأمن في أكثر من موضع ، فكان مرادفاً للطمأنينة ونقيضاً للخوف في الكثير منها ، ففي سورة قريش جاء لفظ الأمن مقترناً بزوال خطر الخوف ، قال تعالى ﴿ فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ﴾ (الآية 4) ، وجاء كذلك في سورة ابراهيم يبين أمن المكان ، قال تعالى ﴿ فيه آيات بينت مقام ابراهيم من دخله كان آمناً ﴾ (الآية 97) وفي سورة البقرة ، جاء ذكر المكان الأمن وهو مكة ، قال تعالى ﴿ رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات ﴾ ، (الآية 126) و في سورة النور ، قال تعالى ﴿ وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً ﴾ ، (الآية 55) ، وقال تعالى ﴿ وهذا البلد الامين ﴾ ، (سورة التين ، الآية 3) ، وفي سورة النحل ، قال تعالى ﴿ وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ﴾ (الآية 112) بهذا يتبين لنا إن الأمن يعني السكون والطمأنينة و التخلص من كافة مظاهر الخوف و القلق.

وفي اللغات الأجنبية يرجع أصل المصطلح إلى الكلمة اللاتينية **Secures** والتي أشتق منها بعد ذلك إلى بقية اللغات الأخرى، حيث نجد في اللغة الفرنسية مصطلح الأمن **S`curite** ويدل على الإجراءات التي تمنع حدوث الخطر، وفي اللغة الانجليزية كذلك يعرف الأمن **Security** بأنه الشعور بالسلام والطمأنينة.

أما دائرة المعارف البريطانية فقد عرفت الأمن على أنه الحماية من خطر القهر على يد قوة أجنبية؛ أما قاموس اكسفورد فيشير إلى أن كلمة الأمن تتضمن ثلاث معان: أمن، أمان، اطمئنان
أما الأمن اصطلاحاً يعني مجموعة التدابير التي تتخذها الدولة لحفظ أمنها، وتأمين مصالحها الداخلية والخارجية؛ هو احساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار، مما يمكنهم من العمل والانتاج؛ أما تقرير التنمية البشرية فإنه يعرف الأمن على إنه خطر الارهاب بكل أشكاله.
ولم يعد الأمن يتعلّق بالتهديد العسكري لأمن الدولة فقط، وإنما تغير مع بداية تسعينيات القرن الماضي، وأصبح أكثر اتساعاً، حيث صار يشمل أبعاداً متعددة، وقضايا متنوعة، نتيجة بروز فواعل أخرى كالأفراد والجماعات.

وتأسيساً على ما سبق، فإن الأمن هو الشعور بالاطمئنان، وعدم الخوف، وغياب ما يهدد حياة الشخص، أو تعرضه للخطر، هو مطلب ينشده كل السكان، وتوفير متطلباتهم الأساسية الصحية، والتعليمية، فهو ركيزة الاستقرار وأحد دعائم قيام الدولة.

مفهوم الأمن القومي

يعد مفهوم الأمن القومي من المفاهيم السياسية الحديثة ، التي ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية ، بعد أن تبلورت ملامح الدولة القومية الحديثة ، ووصول العديد من الدول على استقلالها ، فقد كان المفهوم القديم للأمن القومي ، يركز على القدرة العسكرية للدولة ، في مواجهة الاعتداءات الخارجية عليها ، لكنه منذ نهاية الحرب الباردة في تسعينيات القرن المنصرم ، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر ، تغير مفهوم الأمن القومي ، تزامناً مع ما تشهده البيئة الدولية من تغيرات ، فلم تعد الدولة الوطنية التي توطدت أركانها طوال الفترة الماضية ، قادرة لوحدها على أداء الوظيفة الأمنية ، وإنما يجب مشاركة آخرين في ذلك ، نتيجة بروز العديد من التهديدات على الساحة الدولية ، وتغير مفهوم الأمن سواء على مستوى الفاعلين ، أو على مستوى مصادر التهديد ، حيث لم يعد التهديد العسكري هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة ، وإنما أصبحت تواجه أنماط متعددة من مصادر التهديد ، مثل ظاهرة الإرهاب ، والجريمة المنظمة ، وتجارة الممنوعات ... وغيرها ، إضافة إلى بروز ظاهرة النزاعات الأثنية التي باتت تهدد وجود العديد من الدول ، وتؤثر على استقرارها السياسي ، ووحدة أراضيها ، مما يعقد من مسألة أمنها القومي ، وأصبح تهديد أمن الدولة من الداخل أكثر خطورة من التهديد العسكري من

¹ - ابن منظور، لسان العرب، بلا تاريخ طبعة، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص 140.

الخارج، وتحولت أدوات التدخل الخارجي غالباً من الأداة العسكرية إلى أدوات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية تحرك من داخل الدولة، وقد ساعد في ذلك بروز تيار العولمة، وظهور كثير من المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وقد انعكست هذه المشاكل على امن الدولة واستقرارها، لاسيما في مجال فرض سيطرتها في الداخل، وحفظ الأمن العام، وهناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن القومي نذكر بعض منها:

- الأمن القومي يعني مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل الحفاظ على أمنها واستقرارها، أي تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار المتوقعة، والتي تهدد وجودها داخلياً وخارجياً.

- الأمن القومي هو قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديدات بغض النظر عن شكل هذه التهديدات ومصدرها.

- الأمن القومي هو قدرة الدولة على مواجهة كافة مظاهر العنف ومصادر التهديد الداخلية والخارجية، والحفاظ على أمن الدولة واستقرارها.

ثانياً / خصائص الجغرافيا الليبية أولاً / الخصائص الطبيعية

تقع ليبيا في شمال القارة الإفريقية، بين دائرتي عرض (30° - 19°) و (57° - 32° شمالاً)، و بين خطي طول (9° -) و (25° شرقاً)، وبهذا تشغل الأراضي الليبية مساحة جغرافية شاسعة تبلغ نحو 1.665.000 كم²، تمتد من البحر المتوسط في الشمال حتى عمق الصحراء الإفريقية في الجنوب بمسافة تقدر بنحو 1350 كم، ومن مصر والسودان في الشرق إلى تونس والجزائر في الغرب بمسافة تقدر بنحو 1520 كم، وتطل ليبيا شمالاً على البحر المتوسط بساحل طويل يمتد قرابة 1900 كم، تجاورها في هذا الموقع الجغرافي ست دول تشترك معها في حدود برية طويلة يبلغ طولها 4600 كم، تسير وسط بيئة جغرافية صعبة، حيث يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الشمال الغربي تونس، ومن الغرب والجنوب الغربي الجزائر، ومن الجنوب دولتي تشاد والنيجر. خريطة (1).

ومن حيث مظاهر التضاريس فإن الصحراء تشكل الجزء الأكبر من مساحة البلاد، وبهذا تأخذ الأراضي الليبية بوجه عام مظهر الهضبة الخالي من مظاهر التضاريس المعقدة، حيث تتكون من هضبة مترامية الأطراف يتراوح ارتفاعها ما بين 200 - 300 متر فوق مستوى سطح البحر، وتنحدر هذه الهضبة بشكل عام من الجنوب إلى الشمال، ويكون انحدارها فجائياً في بعض المواقع كما هو الحال عند مرتفعات الجبل الأخضر، وجبل نفوسة، وتدرجياً كما هو الحال في منطقة سهول سرت³، وبرغم هذا الشكل العام لمظهر السطح، فإن هذه الهضبة تحوي العديد من مظاهر التضاريس المتباينة بين أجزائها، حيث يمكن تمييز معالم السطح التالية في الجغرافية الليبية الآتي:

- **النطاق الشمالي.** ويتكون من سهول ساحلية تمتد بموازاة البحر المتوسط، في اتجاه عام من الشرق إلى الغرب، على شكل شريط ينحصر بين المرتفعات الشمالية والبحر المتوسط، وهي سهول منبسطة بشكل عام قليلة الانحدار، تختلف في اتساعها وأهميتها الاقتصادية من مكان لآخر، حيث تتسع في بعض الأحيان بحيث تتجاوز 100 كم، كما هو الحال في سهل الجفارة، وسهول سرت، وتضيق في أحيان أخرى، بحيث تلامس المرتفعات الجبلية مياه البحر مباشرة، ولا تترك فرصة لتكوين سهل ساحلي، كما هو الحال عند مرتفعات الجبل الأخضر وهضبة البطنان في الشرق، تقطع هذه السهول مجموعة من الأودية الموسمية، التي تنحدر من المرتفعات المجاورة، وتمتلئ بالمياه عقب هطول الأمطار خلال فصل الشتاء⁴، ومن أهم هذه

2 - دولة ليبيا، الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية، (2020)، ص 106.

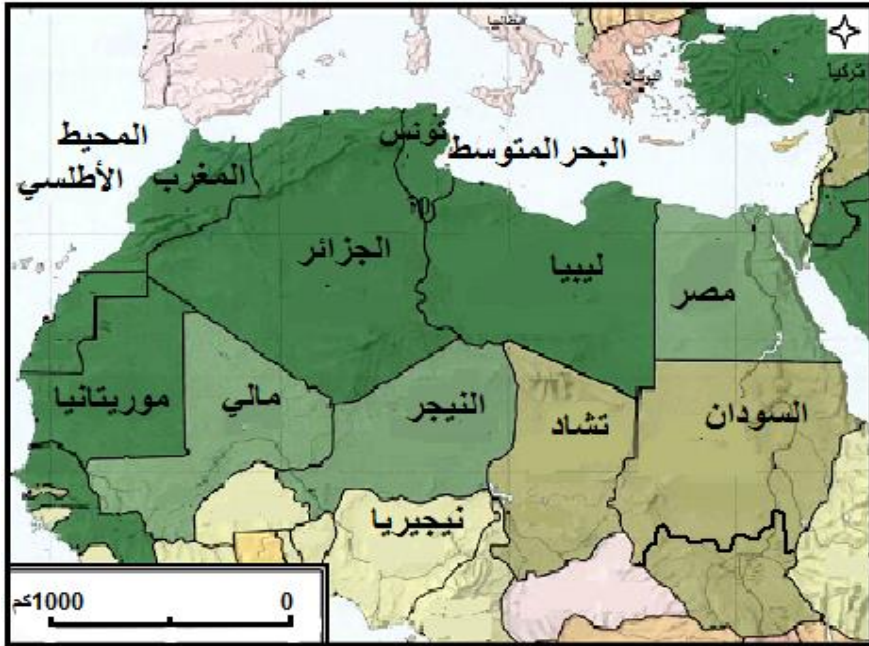
3 - عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، منشأة المعارف الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1971، ص 14 - 30.

4 - المرجع نفسه، ص 32.

السهول سهل الجفارة، وسهل بنغازي، اللذين يمثلان مراكز الثقل السكاني والاقتصادي في ليبيا، ويتركز في هذا النطاق الساحلي ما نسبته نحو **85%** من إجمالي عدد السكان في مساحة لا تتعدى **10%** من المساحة الاجمالية؛ حيث توجد أهم المراكز الحضرية مثل مدن طرابلس، بنغازي... وغيرها.

- **النطاق الجنوبي**. وهو النطاق الصحراوي الذي يشكل النسبة الأكبر من مساحة البلاد، ويشغل نحو **90%** من إجمالي المساحة، وهو نطاق اللمعمور الليبي، ويتصف بقلة عدد السكان، حيث لا تتعدى نسبة السكان به نحو **15%**⁵، يحتوي هذا النطاق على العديد من المظاهر التضاريسية، حيث توجد السلاسل الجبلية المرتفعة مثل جبال العوينات، وتاسيلي، والهروج... وغيرها، كما يضم أيضاً مناطق المنخفضات الصحراوية مثل حوض فزان، وحوض مرزق... وغيرها، والتي تمثل مناطق الاستقرار البشري، حيث توجد العديد من المراكز الحضرية مثل مدينة سبها، مرزق، الكفرة، اوباري... وغيرها.

خريطة رقم (1) موقع ليبيا الجغرافي بالنسبة لدول الجوار.



المصدر: الأطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، 1978، ص 6.

نتيجة موقع البلاد الفلكي من دوائر العرض، انعكس ذلك على ظروفها المناخية، حيث ترتفع درجة الحرارة خلال فصل الصيف وتصل إلى 40°C ، وتنخفض خلال فصل الشتاء وتصل إلى 5°C ، وبذلك يكون المدى الحراري كبير، ولا يستثنى من ذلك إلا الهوامش الشمالية المطلّة على البحر المتوسط، التي تمتاز باعتدال درجة الحرارة صيفاً وشتاءً نتيجة المؤثرات البحرية⁶، كما تستقبل المناطق الشمالية أعلى المعدلات المطرية خلال فصل الشتاء تتراوح بين 300 – 600 ملم، والتي رغم ندره كمياتها و تذبذب معدلات هطولها بين عام وآخر، إلا إنها تسمح بقيام بعض الأنشطة الاقتصادية الزراعية في هذه المناطق باعتبارها البيئة الجغرافية الأكثر ملائمة للاستقرار البشري.

ثانياً / الخصائص البشرية.

يقدر عدد سكان ليبيا بنحو **6.931061** مليون نسمة، يتوزعون على رقعة جغرافية شاسعة مترامية الأطراف تبلغ مساحتها **1.665.000** كم، وبذلك يأخذ نمط التوزيع الجغرافي للسكان مظهر التشتت بشكل عام، حيث يبلغ معدل الكثافة السكانية نحو **4.1** نسمة⁷.

5 - المرجع نفسه، ص 134.

6 - المرجع نفسه، ص 65 – 68.

7 - المرجع نفسه، جدول (1)، ص 106.

تشير نتائج التعدادات العامة للسكان ، إن معدلات النمو السكاني في ليبيا تعد مرتفعة بشكل عام ، وإن كان هذا المعدل يختلف بين فترة تعداد وأخرى ، فمن خلال بيانات التعدادات العامة للسكان يتبين لنا إن معدلات النمو السكاني شهدت مجموعة من المراحل : مرحلة النمو المرتفع وكانت في الفترة من تعداد عام 1954 إلى تعداد عام 1984 ، حيث بلغ معدل النمو السكاني في الفترة ما بين تعدادي 1954 و 1964 نحو 3.4 % ، وفي الفترة ما بين تعدادي 1964 و 1973 بلغ معدل النمو السكاني نحو 3.4 % ، ثم ارتفع معدل النمو بشكل كبير في الفترة ما بين تعداد 1973 و 1984 إلى نحو 4.4 % ، تلى ذلك تراجع في معدل النمو السكاني ، وبلغ في الفترة ما بين تعدادي 1984 و 1995 نحو 2.8 % ، ثم انخفض في الفترة ما بين تعدادي 1995 و 2006 وبلغ نحو 1.8 % ، وتشير البيانات السكانية إلى إن معدل النمو السكاني بلغ في الفترة من 2006 إلى 2020 نحو 1.9 %⁸.

ومن حيث التركيب العمري للسكان، فإن البيانات السكانية تشير إلى إن ليبيا تعد من الدول الشابة الفتية من الناحية الحيوية، حيث ترتفع بها نسبة صغار السن، والتي تشكل ما نسبته نحو 31.6% من نسبة عدد السكان، كذلك ترتفع نسبة الفئة العمرية المنتجة القادرة على العمل، وتبلغ نسبة هذه الفئة في ليبيا نحو 63.7%، بينما تنخفض الفئة العمرية الكبيرة والتي تصل إلى 4.7%⁹.

و من حيث التركيب العرقي للسكان، يتكون سكان ليبيا من مجموعات عرقية متباينة و تكوينات قبلية متعددة، حيث يشكل العرب غالبية السكان، ثم الأمازيغ، والطوارق، والتبو، إضافة إلى مجموعات أخرى ، وهذه المجموعات العرقية تنقسم كل منها إلى مجموعات قبلية ، وهي أساس النظام الاجتماعي في ليبيا.

ثالثاً/ الخصائص الاقتصادية.

وتعني كل ما يتوافر من موارد طبيعية تستغل وتدخل ضمن النشاط الاقتصادي للسكان ، وتستحوذ الأراضي الليبية على العديد من الموارد الطبيعية المعدنية ذات الأهمية الاستراتيجية كالفوسفات والغاز الطبيعي ، حيث تمتلك ليبيا احتياطات كبيرة من النفط الخام تقدر بنحو 64.4 مليار برميل وتأتي في المرتبة الأولى إفريقياً ، كما تمتلك ليبيا احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي تقدر بنحو 54.7 تريليون قدم مكعب وتأتي في المرتبة الرابعة إفريقياً¹⁰ ، كما تمتلك ليبيا إضافة إلى ذلك موارد معدنية أخرى لها أهميتها الاقتصادية ، حيث توجد خامات معدن الحديد في منطقتي وادي الشاطئ وسبها ، كما توجد شواهد على تواجد معدن الذهب ، واليورانيوم ، أيضاً توجد في الأجزاء الجنوبية من ليبيا عناصر معدنية نادرة تدخل في صناعة التقنية النووية والإلكترونية ، إضافة إلى تواجد خامات رمال السليكا ذات النوعية الممتازة بمنطقة ادري بوادي الشاطئ ، وذات مواصفات عالمية لصناعة الكريستال ، كما تحتوي منطقة الجنوب على وجود كميات كبيرة من صخور الزينة ومن أهمها صخور الجرانيت التي توجد في منطقة العوينات الشرقية ، وجبل اركنو¹¹... وغيرها ، إضافة إلى ذلك تزخر الأراضي الليبية بوجود العديد من رواسب الأملاح التي لها أهميتها الاقتصادية مثل املاح المغنسيوم والصوديوم والبوتاسيوم... وغيرها ، كل ذلك يجعل من ليبيا دولة ذات أهمية اقتصادية في محيطها الجغرافي ، ومنطقة جذب للقوى العاملة من دول الجوار حيث تتوافر فرص العمل ، وهذا يتطلب تنظيم دخول العمالة الوافدة بشكل يتلاءم مع متطلبات سوق العمل الليبي ، و تشديد اجراءات الدخول للأراضي الليبية حتى لا تصبح هذه العمالة مصدر خطر يهدد الأمن الدولة القومي .

ثالثاً / التحديات الجيوبوليتيكية التي تواجه الأمن القومي الليبي

1-1-تحديات الموقع الجغرافي

تمتلك ليبيا موقع استراتيجي مهم في شمال القارة الإفريقية، تشرف على الطرف الجنوبي من حوض البحر المتوسط بواجهة بحرية طويلة، وتجاور ست دول تشترك معها في حدود سياسية برية طويلة، تسير

8 - المرجع نفسه، جدول (1) ص 106 .

9 - المرجع نفسه، ص 27-28.

10 - مجلس التطوير الاقتصادي، التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا، 2010، ص 5.

11 - تقرير المجلس الليبي للنفط والغاز، 2016

وسط بيئة جغرافية صعبة، وبهذا الموقع الجغرافي تعد ليبيا بوابة إفريقيا الشمالية، وهمزة وصل مهمة بين المغرب العربي والمشرق، والجسر الأرضي الذي يربط قارة أوروبا بوسط قارة إفريقيا.

هذه الجغرافيا الحيوية، جعلت من ليبيا جغرافياً مفتوحة على فضاءات جيوبوليتيكية متعددة ومختلفة، تستمد منها أهميتها، فتتأثر بها وتؤثر فيها، وهو واقع رسمت معالمه جغرافيتها الطبيعية، ونسجت ملامحه جغرافيتها البشرية، فكانت بهذا الموقع محور يلتقي عنده ويتقاطع من حوله كثير من الامتدادات الجيوبوليتيكية التي جعلت منها منطقة ذات أهمية استراتيجية وفقاً لمصالح الأمن والاقتصاد، والذي انعكس بشكل مباشر على أمنها القومي، حيث تنتمي ليبيا إلى فضاءات جيوبوليتيكية مترابطة ومتشابكة فيما بينها، خريطة (2)، وتتمثل في:

- **الفضاء المتوسطي شمالاً.** هذا الفضاء يمثل ملتقى الحضارات، ومنطقة تنافس بين القوى الدولية، وبذلك يعد محوراً استراتيجياً بالنسبة إلى ليبيا نظراً لتأثيره على أمنها القومي، حيث يمتد الساحل الليبي على طول حوض البحر المتوسط مسافة نحو 1900 كم، في مواجهة الساحل الأوروبي وقريب منه، وعلى هذا الأساس تعد ليبيا بوابة مفضلة لدى العديد من المهاجرين، حيث تعد الشواطئ الليبية مقصداً ونقطة انطلاق لأفواج الهجرة غير الشرعية التي تقصد السواحل الأوروبية، التي زاد نشاط شبكاتهما بشكل كبير منذ عام 2011 نتيجة غياب المؤسسات الأمنية في ليبيا، وأصبحت مصدر خطر يهدد أمن البلاد، كما تستغل هذه الواجهة البحرية في تهريب المشتقات النفطية، فضلاً عن دخول شحنات الأسلحة لتغذية الصراع في ليبيا، وبذلك يمكن القول إن الأمن القومي الليبي يعد منكشفاً على طول هذا الساحل البحري

- **فضاء الساحل الإفريقي جنوباً.** ويشمل ذلك الحيز الجغرافي الذي يقع جنوب الصحراء الكبرى، ويمتد من البحر الأحمر شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً، وتعد هذه المنطقة الامتداد الجيوبوليتيكي القريب جغرافياً، واستراتيجياً إلى ليبيا بحكم العمق الجغرافي للأراضي الليبية نحو الجنوب، وهو يمثل البطن الرخو، والعمق الاستراتيجي، والحزام الأمني المتقدم بالنسبة للأمن القومي الليبي، فمنذ القدم ارتبطت ليبيا بعلاقات مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، فكانت الأراضي الليبية الجسر الأرضي، وحلقة الوصل المهمة ما بين دول أوروبا، ودول جنوب الصحراء.

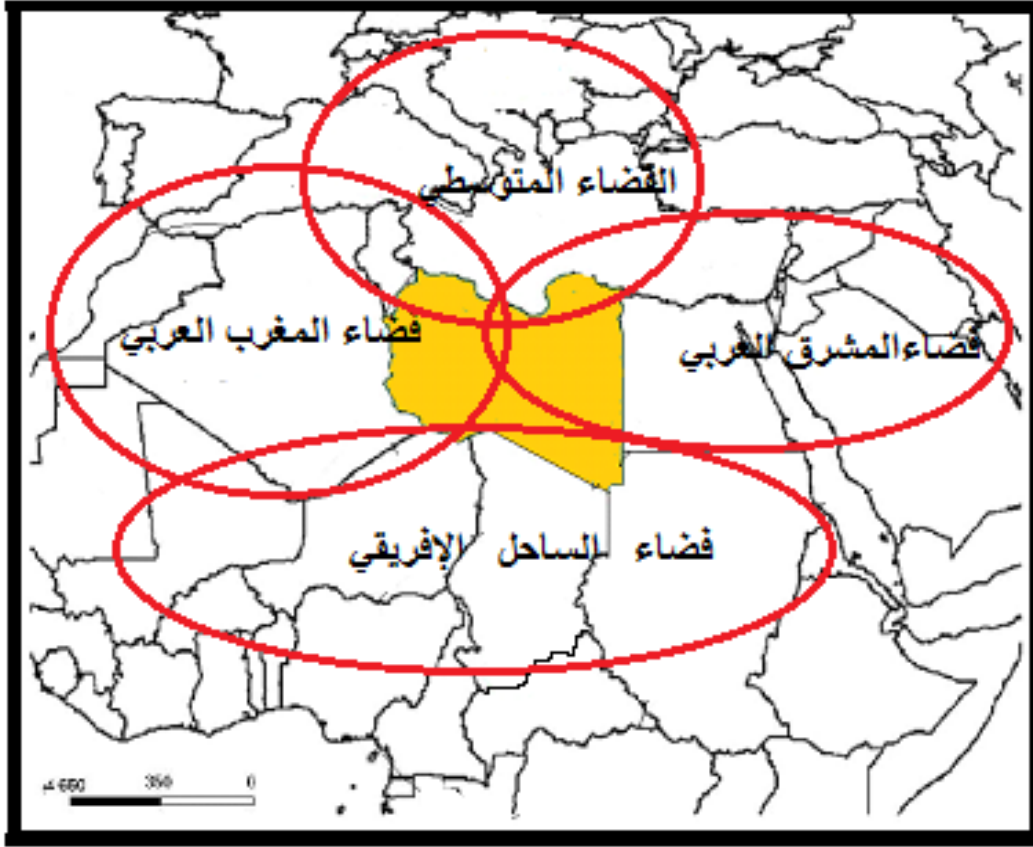
تتشترك ليبيا في حدود سياسية طويلة مع بعض دول هذا الفضاء يبلغ طولها نحو 1300 كم مع دولتي تشاد والنيجر، هذه الحدود تسير وسط بيئة جغرافية صحراوية صعبة، و ذات تركيبة سكانية قبلية متشابكة، حيث توجد قبائل التبو و قبائل الطوارق المتداخلة حدودياً بين دول المنطقة، الأمر الذي انعكس سلباً على أمن ليبيا القومي، وبات منكشفاً على طول هذه الجبهة الحدودية، حيث يعتبر هذا الفضاء مصدر العديد من الأزمات والمشاكل، وبؤرة من بؤر التوتر الدولي، حيث تنتشر به العديد من الجماعات الإرهابية، وجماعات الجريمة المنظمة، وعصابات التهريب وتجارة الممنوعات، والهجرة غير الشرعية، إضافة إلى الصراعات الأثنية.

- **الفضاء المغربي غرباً.** ويمتد على الطرف الجنوبي من حوض البحر المتوسط، من ليبيا شرقاً إلى المملكة المغربية وموريتانيا غرباً، يعتبر بوابة إفريقيا الشمالية، وحلقة وصل مهمة مع منطقة الشرق الأوسط، ويفتح بشكل مباشر على منطقة الساحل الإفريقي، كما تعتبره أوروبا امتداداً طبيعياً لمجالها الحيوي، ونظراً لموقع ليبيا في الجزء الشرقي منه، فكانت حلقة وصل مهمة بين جناحي الوطن العربي الآسيوي والإفريقي، ونظراً لاتساع رقعة ليبيا الجغرافية فإنها تشترك في حدود سياسية برية يبلغ طولها نحو 1700 كم مع كل من تونس والجزائر، ما جعل أمنها منكشفاً في هذه الجبهة الطويلة، خاصة في ظل الامتداد الجيوبوليتيكي للمنطقة وانفتاحها على فضاءات أخرى، يجعل ليبيا تتأثر بشكل مباشر بكل ما يحدث فيها من مشكلات، حيث إن اتساع رقعة المنطقة الجغرافية التي تشكل الصحراء معظم مساحتها، ووضعها الأمني الهش، يجعل منها منطقة رخوة سهلة، ومجالاً أرضياً لنشاط مختلف التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب، وتجارة المخدرات، والأسلحة، والهجرة غير الشرعية.

- **الفضاء العربي شرقاً.** ويمتد من مصر شرقاً إلى دول الجناح العربي الآسيوي وامتداداته في منطقة الشرق الأوسط، وتشترك ليبيا بحكم رقعتها الجغرافية الشاسعة في حدود برية طويلة مع كل من دولتي مصر والسودان بحدود سياسية يبلغ طولها نحو 1400 كم، هذا الخط الحدودي يسير وسط بيئة جغرافية

ذات طبيعة صحراوية جافة، ما يجعل من هذه الجبهة منكشفة ايضا وتشكل أحد المخاطر التي تهدد أمن الدولة القومي، حيث تنشط عمليات التهريب، وتسلس المجموعات الارهابية.

خريطة (2) الفضاءات الجيوبوليتيكية.



اعداد الباحث.

2-1- المساحة والحدود السياسية

تشغل ليبيا رقعة جغرافية شاسعة تقدر مساحتها بنحو **1.665.000 كم²**، وعلى هذا الأساس تدخل ليبيا ضمن مجموعة الدول كبيرة المساحة جدا بحسب مقياس باوندرز، وكذلك وفق مقياس المعادلة الاحصائية، الذي يعبر عن نسبة لوغاريتمية لمساحة أي دولة إلى مساحة سطح الأرض¹². وبحسب هذا المقياس* فإن صغر نتيجة القسمة يعني كبر مساحة الدولة والعكس، وبلغت في ليبيا نحو **1.39**.

حيث أن:

مساحة العالم $Ga = 510$ مليون كيلو متر مربع

لوغاريتم مساحة العالم $Log = 8.7.765$

لوغاريتم مساحة ليبيا $= 6.24$

$$1.39 = \frac{8.70765}{6.22} = \text{لوغاريتم مساحة ليبيا}$$

¹² - محمد ابراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2002، ص 254.

$$GX = L0g \frac{Ga}{RX}$$

حيث Ga = مساحة العالم

Rx = مساحة الدولة

Log = لوغاريتم

وبتحليل المساحة وحجم السكان ، نجد أن هناك تفاوتاً كبيراً فيما بينهما ، حيث بلغ عدد سكان ليبيا عام 2022 نحو **6.931061** نسمة ، يتوزعون على مساحة **1.665.000 كم²** ، و بذلك نجد إن التوزيع الجغرافي للسكان يمتاز بمظهر التشتت وعدم التوازن بين ارجاء البلاد ، فالسكان لا يتوزعون بشكل متساوي على رقعة الدولة الجغرافية ، فنجد إن ما نسبته **86.3 %** من السكان يتركزون في مساحة تقدر بنحو **20.7 %** من مساحة البلاد ، وهي منطقة الشريط الساحلي ، بينما نجد ما نسبته **6.7 %** من مجموع السكان يتركزون في مساحة تقدر بنحو **33.2 %** من مساحة الدولة والمتمثلة في منطقة فزان ، ونحو **7.2 %** من مجموع السكان يتركزون في مساحة تقدر بنحو **46.1 %** من مساحة الدولة ، و تتمثل في منطقة الخليج والوسط أي ما يقارب نصف المساحة تقريبا¹³ ، هذه الصورة من التشتت السكاني والعمراني تعد نقطة ضعف في الجيوبوليتيك الليبي ، حيث تعد مناطق الفراغ السكاني مناطق هشة يسهل اختراقها و عزلها عن باقي أجزاء الدولة ، وهو ما حصل اثناء سيطرة تنظيم (داعش) على المنطقة الوسطى الممتدة من هراوة وحتى سرت ، وبعض المناطق في الجنوب ، حيث إن طبيعة المنطقة المفتوحة ، والحدود الطويلة ، يجعل من مسألة تأمينها مهمة صعبة .
تمتلك ليبيا حدود سياسية برية طويلة تشترك فيها مع ست دول، وتتوزع جغرافياً كالتالي:

جدول (1) طول الحدود السياسية البرية مع دول الجوار الجغرافي.

ر. م	منطقة الحدود	طول الحدود	% من اجمالي الحدود
1	الجزائر	1200 كم	26.1%
2	مصر	1100 كم	24%
3	تشاد	1090 كم	23.7%
4	تونس	480 كم	10.3%
5	السودان	380 كم	8.3%
6	النيجر	350 كم	7.6%
		4600	100%

اعداد الباحث: استناداً إلى سالم الحجاجي، جغرافية ليبيا الجديدة، مجمع الفاتح للجامعات، ط2، ص17-18

نستخلص من الجدول السابق إن طول الحدود البرية الليبية يبلغ نحو **4600 كم** ، وإن اطول هذه الحدود هي تلك المشتركة مع الجزائر لكثرة تعرجاتها ، تليها الحدود المشتركة مع كل من مصر و تشاد التي تسودها الطبيعة الخطية ، ثم تأتي بقية الحدود القصيرة في مجملها ، والمتعادلة في طولها تقريباً ، تبدو الحدود الليبية حدود طويلة تسير على هذه الرقعة مترامية الأطراف ، ذات البيئة الجغرافية الصحراوية الصعبة ، والبعيدة عن نواة المعمور - النطاق الشمالي - الأمر الذي يضاعف من صعوبة مراقبتها والدفاع عنها ، وهذا ينقلنا إلى علاقة الرقعة الأرضية بالحدود البرية ، وهذه العلاقة تبلغ في ليبيا نحو **1: 3.6 كم²** . كما يمكن أن تنسب الحدود إلى عدد السكان البالغ عدده **6.9 نسمة** في عام **2020** ، والتي تبلغ نحو **1: 1.5** نسمة ، وهذا يعني إن خلف كل **1 كم** من الحدود البرية عدد **1.5 نسمة** تقريباً ، و على هذا الأساس تكون الأراضي الليبية سهلة الاختراق ، ومعبراً سهلاً للدخول غير الشرعي لمجموعات المهاجرين من دول الطوق الجغرافي خاصة الأفريقي ، حيث أصبحت ليبيا نقطة انطلاق للمهاجرين من الدول الإفريقية وغيرها من الدول الأخرى نحو الدول الأوروبية ، إضافة إلى دخول المهريين من تجار المخدرات و الممنوعات الأخرى ، وكذلك مأوى ومجال جغرافي لحركة الجماعات الارهابية .

نستنتج من الحقائق السابقة : إن خصائص المساحة والحدود السياسية تشكل نقطة ضعف الجيوبوليتيك الليبي ، فالمساحة تعد مؤشراً سلبياً في الحالة الليبية برغم أهميتها الاقتصادية ، كذلك التوزيع الجغرافي للسكان غير المتجانس بين أجزاء الدولة ، فيما نسبته **90%** من مساحة البلاد عبارة عن مناطق مخلخلة السكان ، كما تتباعد مراكز العمران البشري عن بعضها بعض ، وتفصل بينها مسافات طويلة تتجاوز **1000 كم** ، هذا الفراغ السكاني يعرض أمن الدولة القومي للخطر ، وتصبح هذه المساحات الجغرافية

13 - التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية والتنمية البشرية، (2020)، مرجع سبق ذكره، جدول رقم (2)، ص 107.

من أراضي الدولة خارج السيطرة ، وملاذاً للتنظيمات الارهابية ، وعصابات الجريمة المنظمة ، في حال انفلات الأمن ، وضعف اداء مؤسسات الدولة الأمنية ، كما إن طول الحدود السياسية ، وطبيعة بيئتها الجغرافية الصعبة ، يضاعف من الأعباء الأمنية ، حيث يبدو الإقليم البري الليبي اقليماً منكشفاً مع دول الجوار ، وأضحت مناطق الحدود الملاذ الأمن للعديد من الحركات المسلحة المعارضة لأنظمة الحكم في دول الجوار ، كما هو حال العديد من فصائل المعارضة التشادية ، والنيجيرية ، والسودانية ، حيث انتهكت السيادة الليبية عدة مرات من قبل القوات التشادية اثناء مطاردتها لجماعات المعارضة داخل الأراضي الليبية ، و هو ما يهدد الأمن القومي للدولة .

1-3- الشكل الجغرافي

يقصد بالشكل الجغرافي المظهر العام الذي تأخذه خريطة الدولة السياسية ، حيث تأخذ خرائط الدول السياسية أشكالاً متباينة ، منها الشكل الطويل ، والشكل المندمج ، والشكل المجزأ وغيرها ، ويعد شكل الدولة من الخصائص الجغرافية التي تؤثر في سلوك الدولة السياسي، وفي اداء وظائفها الأمنية والدفاعية ، و من أهم خصائص شكل الدولة الجغرافي خاصية الاندماج أو الشكل الدائري ، حيث يسمح هذا الشكل للسكان بالاندماج والتواصل و التجانس الديمغرافي و الاجتماعي ، وزيادة التماسك الداخلي و سهولة الاتصال بين المركز والأطراف ، كذلك يساعد هذا الشكل على مرونة حركة النقل والمواصلات والارتباط بالعاصمة.

ولقياس شكل الدولة الجغرافي يستخدم الباحثون في الجغرافية السياسية بعض الأساليب الكمية لتحديد أسس الشكل المندمج المتناسق مع مركز الدولة، وموقع عاصمتها وذلك باتباع العديد من المعادلات الرياضية منها على سبيل المثال لا الحصر.

- **نسبة الطول إلى العرض.** وهي من أبسط المقاييس لإيجاد شكل الدولة عن طريق المسافة بين أبعد نقطتين تتعامدان على المحيط الخارجي، وكلما كان الناتج بعيد عن (1) صحيح دل ذلك على انحراف الشكل عن الاندماج، وفي ليبيا تكون النتيجة:

- طول المحور الأكبر (من الشرق إلى الغرب) = 1520

- طول المحور الأصغر (من الشمال إلى الجنوب) = 1350

$$1.1 = \frac{1520}{1350} \text{ نمط غير مدمج}$$

- طريقة باوندز¹⁴.

الطول الحقيقي للحدود 100×

طول الحدود الدنيا على شكل دائرة

وحسب هذه الطريقة فإنه كلما زاد الرقم عن 100 يعني ذلك الابتعاد عن الشكل المثالي، والتي بلغت

في ليبيا 134.67.

يظهر من نتائج المعادلات السابقة إن شكل ليبيا الجغرافي يمتاز بعدم الاندماج ، وهو أقرب ما يكون إلى الشكل الرباعي ، حيث يوجد تطابق إلى حدما في طول الحدود السياسية ، إذ يبلغ أقصى طول ليبيا في المتوسط حوالي 1520 كلم من الشرق إلى الغرب ، والذي يكاد يماثل عرضها البالغ حوالي 1350 كلم من الشمال إلى الجنوب¹⁵ ، فالأبعاد الجغرافية لهذا الشكل تكاد تكون متناسقة ، ويبدو ذلك من شكل الحدود السياسية المستقيمة في معظمها ، حيث تتعامد الحدود الشرقية والغربية على خط الساحل، و الحدود الجنوبية تبدو بشكل متوازي مع خط الساحل .

وبتحليل شكل ليبيا الجغرافي نجد أن هناك بعض العيوب الجيوبوليتيكية في هذا الشكل والتي تنعكس آثارها على أداء الدولة لوظائفها الأمنية ويهدد أمنها القومي ، فموقع العاصمة له تأثيراته في أداء الدولة لوظائفها ، إذ يعد الموقع المركزي للعاصمة أفضل هذه المواقع ، بما يوفره من مرونة الاتصال ببقية أرجاء الدولة ، حيث تقع مدينة طرابلس عاصمة الدولة في أقصى الطرف الشمالي الغربي من البلاد

14 - صفوح خير، سوريا دراسة في الجغرافيا السياسية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2003، ص33-34.

15 - جمال حمدان، الجماهيرية الليبية: دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة 1996. ص 109

على ساحل البحر المتوسط ، بينما نجد قلب الدولة الجغرافي يعاني من الخلل السكاني ، و يمكن اعتباره قلباً ميتاً ، وهذا ما يجعل صفة التشتت في المعمور واضحة في شكل الدولة ، والذي من شأنه أن يعرض الدولة لمخاطر أمنية تتعلق بضرورات أمنها القومي بسبب وجود مناطق فراغ استراتيجي في الأجزاء الجنوبية و الوسطى تغري بالأطماع الخارجية ، حيث تنفصل وحدات المعمور عن بعضها انفصالاً واضحاً ، وتتباعد فيما بينها بمسافات تتجاوز 1000 كم ، وهذا أمر له أهميته ومحاذيره الأمنية والسياسية في جغرافية الدولة السياسية ، فالمسافة بين مدينة طرابلس ومدينة سرت الواقعة في وسط الساحل الليبي تصل إلى 500 كم ، و ما بين طرابلس و مدينة بنغازي 1000 كم ، و بين طرابلس ومدينة غات الواقعة في أقصى الجنوب الغربي يصل إلى حوالي 1200 كم.... الخ¹⁶.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن شكل الدولة الليبية يحمل تحديات جيوبوليتيكية تعوق الدولة عن أداء وظائفها ما ينعكس سلباً على أمنها القومي.

1-4- السكان

يعد حجم السكان مهماً في دراسات الجغرافية السياسية وعلم الجيوبوليتيك ، فحجم السكان له أهميته في تقدير قيمة الوزن السياسي للدولة ، حيث تتأثر الدولة بشكل مباشر بمجموع عدد السكان ونسبة كثافتهم وتوزيعهم الجغرافي على أرجاء الدولة ، إضافة إلى حجم السكان في دول الجوار¹⁷ ، لذلك فإن الاهتمام بدراسة موضوع السكان واستشراف مستقبله من الناحية الجغرافية والديموغرافية له أهميته .

يقدر عدد سكان ليبيا بنحو **6.931061** نسمة¹⁸ ، يتوزعون على مساحة شاسعة ، وبذلك يتبين لنا مدى التفاوت بين المساحة وعدد السكان ، حيث يمتاز التوزيع الجغرافي للسكان بالتخلخل ، وانخفاض معدل الكثافة السكانية التي تبلغ نحو **4.1** نسمة ، وبهذا يبدو واضحاً مظهر التشتت وعدم التوازن بين أرجاء البلاد ، فالسكان لا يتوزعون بشكل متساو على رقعة الدولة الجغرافية ، فمن خلال بيانات الجدول (2) نجد إن ما نسبته **86.3 %** من السكان يتركزون في مساحة تقدر بنحو **20.7 %** من مساحة البلاد ، وهي منطقة الشريط الساحلي الشمالية الشرقية ، والشمالية الغربية ، بينما نجد ما نسبته **6.7 %** من مجموع السكان يتركزون في مساحة تقدر بنحو **33.2 %** من مساحة الدولة والمتمثلة في منطقة فزان ، ونحو **7.2 %** من مجموع السكان يتركزون في مساحة تقدر بنحو **46.1 %** من مساحة الدولة ، و تتمثل في منطقة الخليج والوسط أي ما يقارب نصف المساحة تقريباً¹⁹ ، هذه الصورة من التشتت السكاني والعمراني تعد نقطة ضعف في الجيوبوليتيك الليبي

جدول (2) التوزيع الجغرافي للسكان.

كثافة السكان	المساحة		السكان		المنطقة
	%	العدد	%	العدد	
11.3%	9.18	152823	25.10%	1.740048	الشرقية
21.9%	11.54	192219	61.01%	4.227809	الغربية
0.6%	46.11	767571	7.23%	500945	الوسطى
0.8%	33.18	552387	6.66%	462260	الجنوبية
4.11%	100%	1.665.000	100%	6.931061	الإجمالي

المصدر: دولة ليبيا، الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية (2022)، جدول (7)، ص 107.

بهذه الصورة من التوزيع الجغرافي للسكان ، ومعدل الكثافة السكانية ، يتبين لنا الشكل الذي يأخذه المعمور الليبي ، فمركز الثقل البشري يقع في أقصى اطراف الدولة ، في مسافة قد لا تتجاوز أكثر من 100 كم من خط الساحل ، بعيداً عن مركزها الجغرافي ووسطها الهندسي ، حيث يتركز الغالبية العظمى من السكان ، بينما باقي أجزاء الدولة تقع خارج هذا النطاق ، ولمسافة تمتد أكثر من 1000 كم ، بحيث

16 - جمال حمدان، مرجع سابق، ص 175.

17 - صفوح خير، مرجع سبق ذكره، ص 118.

18 - التقرير الوطني للتنمية البشرية 2022، مرجع سبق ذكره، ص 107.

19 - المرجع نفسه، جدول رقم (2)، ص 107.

تبدو كمنطقة فراغ تكاد تكون شبيهة معزولة ، هذا النمط العمراني يشكل خطراً على الدولة ، فموقع المعمور على اطراف الدولة ، بينما قلب الدولة الجغرافي خالي من السكان ، في ظل مساحة شاسعة ، يضعف التماسك الداخلي للدولة ، بما يؤدي إليه من مناطق فراغ استراتيجي تعري بالأطماع الخارجية ، ويهدد أمنها القومي²⁰ .

وبالنظر إلى معدلات النمو السكاني فإن ليبيا تشهد منذ ثمانينيات القرن الماضي انخفاض في هذه المعدلات ، والذي بدوره انعكس سلباً على حجم الزيادة السكانية ، فقد انخفض معدل النمو من **4.4 %** وفق تعداد 1984 إلى **2.8 %** في تعداد 1995 ، ثم انخفض إلى **1.8 %** بحسب تعداد 2006 ، كذلك تشير البيانات السكانية بحسب تقرير التنمية البشرية 2022 إن معدل النمو السكاني بلغ في الفترة من 2006 إلى 2020 نحو **1.9 %**²¹ ، هذا التراجع في معدلات النمو السكاني انعكس على حجم الزيادة السكانية الذي يفترض أن يتضاعف مرة كل عشر سنوات ، فمثلاً نجد إن عدد السكان تضاعف بنحو ثلاث مرات في الفترة من تعداد السكان 1954 إلى تعداد 1984 ، بينما لم يشهد الحالة ذاتها خلال الفترة من تعداد 1984 إلى تعداد 2006 ، حيث كان حجم الزيادة **1.681.424 نسمة** ، وهذا يعني إنه في حال بقاء النمو السكاني عند هذا المستوى فإن عدد السكان سوف يتضاعف مرة واحدة خلال ثلاثون عاماً ، أي إن عدد سكان ليبيا سوف يصل إلى **10.5 نسمة** في عام 2036²² ، وبحسب التقديرات السكانية الدولية فإن عدد سكان ليبيا يمكن أن يصل إلى **9.8 مليون نسمة** في عام 2050 ، أي سوف يتطور بمعدل نمو سنوي يبلغ نحو **1.1 %** خلال الفترة من 2010 - 2050²³ ، وهذه المعدل المنخفض للنمو السكاني لن يكون له أثر على حجم الزيادة السكانية و ستعكس آثاره سلباً خاصة في ظل ارتفاع حجم الزيادة السكانية في دول الطوق الجغرافي ، فإذا ما قارنا بين حجم السكان في ليبيا ، وحجم سكان دول الجوار الجغرافي ، جدول (3) واستخرجنا درجة الانحدار السكاني (الجيوبوليتيكي) ، والذي يعني كم ضعف يعادل سكان الدول المجاورة مجتمعة سكان ليبيا ، فإننا نجد إن هناك فارق ديموغرافي كبير ، وانحدار جيوبوليتيكي شديد بين حجم سكان ليبيا ، وحجم سكان الدول المجاورة ، حيث تعد ليبيا منطقة فراغ سكاني وسط محيطها الجغرافي ، وهذه أيضاً تضاف إلى نقاط الضعف في الجيوبوليتيكي الليبي ، حيث بلغ حجم سكان دول الجوار ما يقارب من **242.8 مليون نسمة** ، أي ما يعادل **35.7** ضعف سكان ليبيا ، فهذه الدرجة من الانحدار الجيوبوليتيكي يجعل منها منطقة سالبة ، لأنه كلما كانت النسبة كبيرة زادت درجة الانحدار والعكس ، في حين تكون الدولة متزنة من حيث الحجم السكاني عندما يكون سكان دول الجوار أربعة أو خمسة أمثال سكانها وليس أكثر من ذلك²⁴ .

درجة الانحدار (السكاني) الجيوبوليتيكي = عدد سكان الدول المجاورة
عدد سكان الدولة

وفي ليبيا تكون درجة الانحدار = $\frac{242.8}{35.7} = 6.8$

وبتحليل البيانات السكانية لدول الجوار نجد أن حجم الزيادة السكانية ، ومعدلات النمو السكاني مرتفعة خاصة في دول الطوق الجنوبي - تشاد والنيجر - والدول الإفريقية المتاخمة لهما ، كذلك ترتفع معدلات نمو السكان في كل من مصر والسودان ، حيث تشير التقديرات السكانية إلى إن معدلات الزيادة في الدول الأفريقية هي الأعلى عالمياً ، ويبين جدول رقم (3) تطور عدد السكان في دول جوار ليبيا خلال الفترة من **2005 - 2015** ، وتوقعات حجم السكان خلال **2020 و 2030** ، حيث يتوقع أن يصل مجموع عدد السكان في دول الجوار خلال عام **2030** نحو **292.4 مليون نسمة** ، ويتوقع أن يصل عدد سكان ليبيا نحو **7.4 مليون نسمة** ، وبذلك يشكل سكان ليبيا ما نسبته نحو **2.5 %** منها ، وسوف يصل عدد سكان مصر نحو **117 مليون نسمة** أي أكثر **15** مرة من سكان ليبيا ، وسيكون عدد

20 - عبد القادر الغول، الأهمية الجيوسياسية لموقع ليبيا الجغرافي وانعكاسه على علاقاتها السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2012، ص 171

21 - التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية (2022)، مرجع سبق ذكره، جدول (1) ص 106.

22 - مجلس التطوير الاقتصادي، التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا 2010، مرجع سبق ذكره، ص 10 - 11

23 - المرجع نفسه، ص 11.

24 - صفوح خير، المرجع نفسه، ص 120.

سكان تشاد أكثر 3 مرات من سكان ليبيا ، والنيجر أكثر 4 مرات ، وسكان السودان أكثر 7 مرات ، كذلك يتوقع ارتفاع عدد السكان في دول الساحل الإفريقي بأن يصل إلى 400 مليون نسمة بحلول عام 2030 ، حيث تسجل اقطار هذا الفضاء معدلات نمو سكاني مرتفع تصل إلى نحو 3.5% ، وبذلك تبدو ليبيا محاطة بكماشة ديمغرافية من دول الجوار الجغرافي ، يعاني معظمها من تدني في معدلات النمو الاقتصادي ، وارتفاع نسبة البطالة ، وارتفاع حالات الفقر ، وانخفاض المستوى المعيشي ... وغيرها من المشاكل التي تدفع إلى هجرة اعداد كبيرة من سكان هذه الدول صوب ليبيا ، هذه الدول يقصد سكانها الأراضي الليبية بحثاً عن فرص العمل أو من أجل العبور إلى أوروبا ، حيث تعد الأراضي الليبية أحد أهم ممرات الهجرة غير الشرعية التي تتجه إلى أوروبا .

جدول رقم (4) عدد السكان في ليبيا دول الجوار الجغرافي خلال 2005 – 2015 وتوقعات 2020/ 2030.

الدولة	عدد السكان / مليون نسمة			متوسط النمو السنوي 2010-2005	متوسط النمو السنوي 2020-2015	توقعات عدد السكان	
	2015	2010	2005			2030	2020
مصر	91.5	82.7	72.8	%1.8	%1.9	117.1	102.3
الجزائر	39.7	35.9	32.9	%1.6	%1.7	48.3	43.8
السودان	40.2	34.5	36.9	%2.1	%2.4	56.4	43.8
النيجر	19.9	16.4	13.3	%3.7	%3.8	36.0	24.7
تشاد	14.0	11.9	10.1	%3.3	%3.0	21.9	16.4
تونس	11.3	10.6	10.1	%1.0	%1.1	12.7	11.8
ليبيا	6.3	6.1	5.9	%1.3	%1.3	7.4	6.8

المصدر:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية 2016، ص 224-227. عدد السكان 15 و30
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية، 2008/2007، ص 232-234. عدد السكان 2005
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية، 2018، متوسط النمو من 2005 / 2010، ص 44-47

ومن حيث التركيب الاثني لسكان ليبيا ، فإنه يتكون من مجموعات بشرية متباينة ، من مزيج من العرقيات: العربية ، والأمازيغية ، والإفريقية ، إضافة إلى مجموعات أخرى ، وقد تعايشت هذه المجموعات على هذه الرقعة الجغرافية منذ القدم ، واختلطت مع بعضها بعض ، وارتبطت دينياً ولغوياً ، يجمعها في ذلك التاريخ والمصير المشترك ، و دون أن تظهر حالة استعداء فيما بينها ، عكس ما يشهده واقع هذه المجموعات اليوم من ولاء للهويات الفرعية على حساب الهوية الليبية ، وخطاب الجهوية ، والتعصب القبلي ، ربما يقود إلى حالة من التنشيط بين مكونات المجتمع ، و يدفع نحو تفكك الدولة ، كذلك خطر هذه المجموعات من خلال توزيعها الجغرافي المبعثر ، وانتشارها على مناطق الحدود المشتركة مع دول الجوار حيث التداخل البشري في هذه المناطق ، وهو ما يمكن أن يهدد امن الدولة القومي في حال استغلالها من قبل قوى أخرى.

وعلى ما سبق ذكره من تحليل وتحديد لأهم عوامل الضعف في الجيوبوليتيك الليبي، واعتبارها أهم التحديات المؤثرة في منظومة الأمن القومي الليبي، فإنه يمكننا حصر أهم التهديدات الناجمة عن هذه العوامل والتي تهدد الأمن القومي الليبي:

1-الهجرة غير الشرعية

بحكم موقع ليبيا الجغرافي ، اتخذت مجموعات الهجرة غير الشرعية من الأراضي الليبية مساراً لعبورها ، ونقطة انطلاق رئيسية لها نحو أوروبا عبر البحر المتوسط ، وتعد الحدود الجنوبية المشتركة مع كل من السودان ، تشاد ، النيجر نقطة العبور الرئيسية لدخول المهاجرين غير الشرعيين للأراضي

الليبية ، حيث يؤدي تواجد هذه المجموعات البشرية ودخولها غير الشرعي للأراضي الليبية إلى وجود العديد من المخاطر والأضرار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.... وغيرها ، حيث ارتفاع معدلات الجريمة ، وانتشار المخدرات ، وانتشار الأمراض.... وغيرها ، وتؤدي عمليات التهريب وتسليم المخربين إلى حدوث عنف وفوضى اجتماعية تهدد السلم الأهلي ، وستكون مناطق الجنوب الليبي المستهدف الأول بهذه المخاطر ، الذي ستطال آثاره التركيب الديمغرافي على المدى البعيد ، كما إن هذه الظاهرة أصبحت تشكل خطراً على دول أوروبا ، التي اقترحت توطين هؤلاء المهاجرين في ليبيا ، وهو أمر جد خطير يهدد مستقبل الدولة الليبية في حال استمر هذا الوضع.

2- الجريمة المنظمة وتجارة السلاح والمخدرات.

يواجه الأمن القومي الليبي خطر هذه الظاهرة، فنتيجة الامتداد الطبيعي للأراضي الليبي وانفتاحها المباشر على دول جنوب الصحراء، والتي تشهد حالة عدم استقرار أمني وسياسي، وتنتشر فيها العديد من الظواهر، منها ظاهرة تجارة الممنوعات المختلفة بفعل شبكات التهريب، من تجارة المخدرات، إلى تجارة الأسلحة نتيجة الحروب والصراعات التي تشهدها المنطقة وهو ما بات يشكل تهديداً أمنياً لدول المنطقة والعالم.

3- خطر المجموعات الإرهابية.

نظراً لطبيعة المنطقة الصحراوية ، وهشاشة الوضع الأمني في الأجزاء الجنوبية من ليبيا ودول الجوار ، استغلت المنطقة من قبل التنظيمات الإرهابية ، فكانت الملاذ الآمن لهذه المجموعات الإرهابية التي تقوم بارتكاب أعمال عنف عبر الحدود مثل العمليات الإرهابية على المنشآت الاقتصادية، واختطاف الأجانب، ومهاجمة بعض المدن ، مما أتاح المجال لتنامي قدرات هذه الجماعات التي أخذت تنتقل داخل الأراضي الليبية بكل سهولة ، و تقوم بالعديد من الأعمال الإرهابية ، حيث تمكن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في عام 2016 من السيطرة على مساحة جغرافية كبيرة في منطقة الوسط ، واتخذت من منطقة سرت مقراً .

بالإضافة إلى ما تم ذكره من تهديدات أمنية ، فإن المنطقة مستهدفة بمشاريع أجنبية بغرض إعادة تقسيمها ، حيث تنادي العديد من المكونات السكانية في دول المنطقة بالانفصال عن الدولة المركزية ، فكان انفصال جنوب السودان أولى هذه المشاريع ، ومشكلة الطوارق في مالي ومحاولات الانفصال.... وغيرها من الحركات الانفصالية ، وهذا الأمر له تداعياته السياسية على وحدة الأراضي الليبية ومكوناتها السكانية ، من خلال وجود الأقليات على الحدود وامتدادها الطبيعي داخل دول الجوار ، وهو مكنم الخطر في حال استغلال ذلك من قبل قوى أجنبية.

4- التهديدات الداخلية.

ثمة اخطار وتحديات أخرى تهدد الأمن القومي الليبي اسبابها داخلية، والتي قد تكون أشد خطورة على الدولة الليبية ومستقبلها السياسي، لأن هذه الأخطار ستتحول إلى عامل ضعف من شأنه ان يهيئ الفرصة لعوامل التدخل الخارجي.

حيث تمر ليبيا منذ أكثر من عقد و نيف من الزمن ، بمرحلة من اصعب مراحل تاريخها السياسي الحديث ، حيث تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي منذ عام 2011 ، ما يهدد وحدتها الإقليمية ، نتيجة تحولها إلى ساحة صراع داخلي بين العديد من الأطراف المسلحة ، و كذلك الاطراف السياسية ، حيث تشهد حالة عدم توافق بين الأجسام السياسية المكونة للمشهد السياسي الليبي ، والذي بدوره اسهم في انقسام مؤسسات الدولة السياسية ، مما أدى إلى وجود حكومتين واحدة في غرب البلاد ، و أخرى في شرقها ، إضافة إلى الشرخ الاجتماعي الذي اصاب المكون البشري للمجتمع الليبي ، نتيجة الحروب و أعمال التهجير الداخلي ، والتي لم تكن معروفة من قبل ، فقد تعايشت هذه المكونات الأثنية في أمن و سلام ، ولم تشهد حالات استعداد فيما بينها ، لكن ليبيا اليوم و في ظل هذه الظروف تشهد ليبيا حالة من الخطاب الجهوي المناطقي ، والتعصب القبلي ، و الولاء للهويات الفرعية على حساب الهوية الليبية ، التي تجمع كل الفسيفساء البشرية الليبية ، كل ذلك يسهم بلا شك في تهديد الأمن القومي للبلاد، حيث أن

فشل احتواء التعدد الاثني سيكون سبباً في العديد من المشكلات بين المكونات البشرية و التي قد تهدد بتفكك الدولة .

الخاتمة

تواجه ليبيا مجموعة من التحديات والتهديدات، نتيجة وجود بغض الاعتبارات الجيوبوليتيكية في جغرافيتها السياسية، انعكس تأثيرها بشكل مباشر أم غير مباشر على أمن الدولة القومي، حيث يتعرض الأمن القومي الليبي لمجموعة من التهديدات الخارجية والداخلية - الأمر الذي بات يشكل تحدياً كبيراً سيؤثر على مستقبل الدولة الليبية السياسي.

فمن خلال تحليلنا لمكونات جغرافية ليبيا السياسية، نجد أن هذه الجغرافيا قد منحت ليبيا مزايا مهمة، في ذات الوقت الذي شكلت فيه عبئاً كبيراً لها، حيث خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- إن ليبيا بالنظر إلى جغرافيتها السياسية، تمتلك موقع استراتيجي له أهميته في محيطها الإقليمي والدولي ، فهي بهذا الموقع تعد بوابة إفريقيا الشمالية ، وناقذة أوروبا على منطقة جنوب الصحراء ، والجسر الذي يربط المغرب العربي بمشرقه ، فهي بهذا الموقع تنتمي لمجموعة فضاءات جيوبوليتيكية ، هذه الفضاءات معظمها غير مستقر سياسياً ، تنتشر بها العديد من المظاهر التي تهدد الأمن والاستقرار الدولي بشكل عام ، خاصة تلك القادمة من منطقة الساحل الإفريقي ، ومنطقة المغرب العربي ، و الذي بدوره يهدد الأمن القومي الليبي.
- إن ليبيا تمتلك مساحة شاسعة مترامية الأطراف تغطي الصحراء معظمها، يرافق ذلك محدودية الموارد البشرية، ما جعل أجزاء كبيرة منها تبدو كمنطقة فراغ سكاني، وهذا يعد من المخاطر التي تهدد امنها القومي.
- امتلاك ليبيا لحدود سياسية طويلة تسير وسط بيئة جغرافية صعبة، في ظل الامتدادات القبلية للسكان على طول هذه الخطوط مع دول الجوار، يجعل من عملية مراقبتها أمر في غاية الصعوبة.
- شكل الدولة الجغرافي يحمل مجموعة من التحديات التي تعوق الدولة عن أداء وظائفها الأمنية، حيث تبدو ظاهرة التشتت في المعمور واضحة في شكل الدولة، والذي من شأنه أن يعرض الدولة لمخاطر أمنية تتعلق بضرورات أمنها القومي بسبب وجود مناطق فراغ استراتيجي في الأجزاء الجنوبية والوسطى تغري بالأطماع الخارجية، حيث تنفصل وحدات المعمور عن بعضها انفصالاً واضحاً، وهذا أمراً له أهميته ومحاذيره الأمنية والسياسية في جغرافية الدولة السياسية.
- تشهد ليبيا حالة عدم استقرار سياسي، نتيجة الصراعات التي عصفت بالبلاد منذ 2011، وما أفرزته من حالة انقسام داخلي بين مؤسسات الدولة السياسية، الأمر الذي بات يهدد الوحدة الإقليمية للبلاد.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1. ابن منظور، لسان العرب، بلا تاريخ، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة ن مصر.
2. الجماهيرية الليبية، الأطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، 1978.
3. كامل، انور سيد، شكل دولة جنوب السودان: دراسة تحليلية في جغرافية القوة، جامعة بني سويف، مجلة كلية الآداب، العدد (50)، يناير - مارس، 2019.
4. حمدان، جمال، الجماهيرية الليبية: دراسة في الجغرافية الشرية، مكتبة مديولي، القاهرة 1996.
5. عبد الله، ساعد، جدلية الأمن والتنمية في الجزائر 1990 - 2014، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر 2014 - 2015، بسكرة، الجزائر.
6. الحجاجي، سالم، جغرافية ليبيا الجديدة، مجمع الفاتح للجامعات، الطبعة الثانية، طرابلس 1989.
7. الحربي، سليمان عبد الله، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (14) 2008.
8. الغول، عبد القادر، الأهمية الجيوسياسية لموقع ليبيا الجغرافي وانعكاسه على علاقاتها السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2012.
9. شرف، عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا، منشأة المعارف الاسكندرية، الطبعة الثانية، 1971.

10. الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
 11. غزال، مفتاح، تنمية المناطق الحدودية وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري: دراسة حالة الحدود الشرقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2020 / 2019.
 12. المهدي، محمد المبروك، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الثانية، بنغازي 1989.
 13. الديب، محمد ابراهيم، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2002.
 14. بن عربي، ميلود، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري في ظل التجاذبات السياسية في النظام الإقليمي المغربي، مجلة قضايا معرفية، العدد 1، مارس 2023.
 15. دراجي، هشام، أمنه التنمية في إفريقيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد أبو ضياف، 2021/2021، الجزائر.
- التقارير والاحصائيات**
16. دولة ليبيا، الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية، (2020).
 17. 2-دولة ليبيا، الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية للتنمية البشرية، (2020).
 18. تقرير المجلس الليبي للنفط والغاز، 2016.
 19. الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية (2022).
 20. مجلس التطوير الاقتصادي، التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا 2010.